

## تقارير الشفافية الدولية: هناك حاجة للإصلاح لجعل قوانين مكافحة الفساد فعالة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

### تختبر إتفاقية الأمم المتحدة مدى التزام الدول وفرص الإصلاح المتاحة

برلين، 25 أكتوبر/تشرين الأول 2006 نشرت اليوم منظمة الشفافية الدولية (تي أي) تقارير تحلل قوانين مكافحة الفساد الموجودة في البحرين ولبنان والمغرب. توضح التقارير عدد من الإصلاحات الضرورية المحددة حسب كل دولة لتحسين مكافحة الفساد في هذه الدول من حيث إكتشافه ومنعه ومحاكمته وجعل التشريعات متسقة مع معايير إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

### ترويج إتفاقية الأمم المتحدة في "المنتدى لأجل المستقبل"

تقدم إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد (UNCAC) نموذج للتغييرات التشريعية، المحددة في تقارير الدول لمنظمة الشفافية الدولية، بالإضافة إلى عرض معايير دولية؛ يعتبر تصديق كل دول المنطقة عليها أمر هام.

لذلك، ستدعو منظمة الشفافية الدولية الحكومات في "المنتدى لأجل مستقبل" لإجتماع زعماء دول مجموعة الثمانية (G8) ودول الشرق الأوسط الأوسع وشمال أفريقيا (BMENA)، لإحراز تقدم في التصديق والتطبيق لإتفاقية الأمم المتحدة (UNCAC). يقدم المنتدى فرصة أساسية للزعماء لمناقشة وإخاذ الإجراءات في قضايا الإصلاح السياسي، متضمناً ذلك قضايا الفساد وإتفاقية الأمم المتحدة، وجعل صوت المجتمع المدني مسموع. سيعقد المنتدى بالأردن في أول ديسمبر/كانون الأول 2006.

"تعتبر إتفاقية الأمم المتحدة أداة حاسمة للإصلاح السياسي في المنطقة"، قال كاسي كيلسو، المدير الإقليمي لمنظمة الشفافية الدولية لأفريقيا والشرق الأوسط. "لكن بعض الدول تفقد هذه الفرصة السانحة".

### إطار عمل للمنطقة

تعتبر الإتفاقية، وهي الأداة القانونية العالمية الأولى في معركة مكافحة الفساد، ذات أهمية خاصة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تنفق على الآليات المتاحة للإتحاد الأفريقي، منظمة الدول الأمريكية وبلدان منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية.

على الرغم من أهمية سرعة التصديق على الإتفاقية في المنطقة لكن الوضع حتى الآن مخيب للآمال. حيث صدقت على الإتفاقية ست دول فقط - أقل من نصف عدد دول المنطقة - والدول التي أكملت تصديقها هي: الجزائر، و مصر، و الأردن، و ليبيا، و الإمارات العربية المتحدة، واليمن.

قامت منظمة الشفافية الدولية بالتعاون مع فروعها وشركائها من المجتمع المدني في المنطقة بنشر هذه التقارير لرفع الوعي والدعوة لبرامج الإصلاح وربطها مع إتفاقية الأمم المتحدة. ستقدم منظمة الشفافية الدولية مع شركائها خطة عمل في المنتدى لأجل المستقبل تتضمن مراقبة تطبيق الإتفاقية، و تقوية إجراءات مكافحة غسيل الأموال وتقدير الحماية لمن يكشف هذه الجرائم في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

### مؤتمر الدول الأعضاء

سيكون شهر ديسمبر/كانون الأول شهر محوري لمعركة مكافحة الفساد في المنطقة بشكل عام. حيث يلي المنتدى لأجل المستقبل مباشرةً إجتماع لمئات الممثلين الحكوميين في مؤتمر الدول الأعضاء في إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من 10 إلى 14 ديسمبر/كانون الأول 2006 بالأردن.

بالرغم من أن الإتفاقية تم توقيعها من 140 دولة وصدقت عليها 70 دولة، لكن يجب تطبيقها بصرامة ومراقبتها لضمان فعاليتها. إن مؤتمر الدول الأعضاء هو الوقت الذي ستقرر فيه الدول التي صدقت على الإتفاقية كيف سيراقبون تقدم بعضهم البعض في هذا الشأن. وعلى وجه شديد الأهمية، ستقرر الحكومات مبالغ الميزانيات المحددة للتعهد بعملية المراقبة.

الدول المؤهلة للمشاركة الكاملة في المؤتمر هي فقط الدول التي أكملت آليات التصديق قبل 10 نوفمبر/تشرين الثاني. "إن الدول في المنطقة التي لم تكمل تصديقها على الإتفاقية بعد، في حاجة ماسة لجعل هذا الموضوع أولوية قصوى لها"، قال كيلسو. "بالطبع، نعلم أن لكل دولة قدرتها الخاصة لإحراز تقدم في هذا الشأن، لكن ذلك لا يعتبر عذر مقبول لعدم إحراز أي تقدم على الإطلاق".

####

الشفافية الدولية هي المنظمة المدنية التي تقود المعركة لمكافحة الفساد.

تحمّل التقارير في هذه الوصلة.